تحديات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

Challenges of Activating Participatory Democracy in Algeria

بختي بوبكر [1]

Bakhti Boubakeur[1]

[1] جامعة طاهري محمد بشار الجزائر، boubaker.bakhti2016@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/05/26 تاريخ القبول: 2019/07/05 تاريخ النشر: 2020/05/11

ملخص:

الديمقراطية التشاركية هي آلية لتحقيق نظام حكم جيد، وإعادة الثقة في السياسات الحكومية وأن من نتائجها التحاور وإيجاد الحلول للاختلافات الحاصلة وتقريب وجهات النظر سلميا، وتحقيق الاندماج الوطني.

فرغم وجود القواعد القانونية المؤسسة للديمقراطية التشاركية، إلا أنها ستضل هناك مجموعة من المعيقات والتحديات التي قد تحول دون تفعيلها وإعطائها القيمة التي تُنتظر منها.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الشأن المحلي، تحديات، تفعيل.

Abstract:

Participatory democracy is a mechanism for achieving a good system of government, restoring confidence in government policies, and one of its outcomes is dialogue and finding solutions to differences that occur, bringing views peacefully, and achieving national integration. Although the legal foundations for participatory democracy exist, they will remain a set of obstacles and challenges that may prevent their implementation and give them the value that is expected of them.

Keywords: participatory democracy; local affairs; challenges; activation.

المؤلف المرسل: بختي بوبكر ، **الإيميل**: boubaker.bakhti2016@gmail.com

1. مقدمة:

لقد برزت الديمقراطية التشاركية ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها على التفاعل والتجارب مع معطيات اجتماعية جديدة، التي تتمثل في ظهور حركات وتعبيرات اجتماعية تعرف انسدادا متزايداً (حركات جمعوية، بيئية، حقوقية، اجتماعية، إعلام، مواطنة، عرائض...) كل هذه العوامل والمؤثرات والتكتلات لا تجد في الديمقراطية النيابية قنوات للتعبير عن حاجاتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.

إلا أن غالبية الباحثين في هذا الموضوع يرون أن الديمقراطية التشاركية ضرورة حتمية لاستمرار النظام النيابي نفسه، وهي الآن حقيقة واقعية ومعاشة وتزداد تطورا وأهمية باستمرار إلى درجة أن مستقبل الأنظمة السياسية يكمن في الديمقراطية التشاركية، التي تصطدم حاليا وبصفة مرحلية بجملة من العراقيل و التحديات والعوائق، فما هي هذه العراقيل التي تحول أو تشكل تحدي لتطبيق الديمقراطية التشاركية؟ وما هي الآليات الكفيلة لتجاوز تلك العوائق؟

وتحقيقا للغاية المرجوة من هذا البحث استلزمت دراسته تقسيمه إلى محورين نتناول في المحور الأول للعراقيل القانونية وغير القانونية، اما المحور الثاني فنتطرق لآليات تجاوز معوقات تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية

2. العراقيل القانونية وغير القانونية

رغم أن التعديل الدستوري لسنة 2016 نص في مادته 15 أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، فهو دليل على تكريس مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية واعتبرت المواطن شريكا للدولة في تسيير المرافق العمومية وإدارة شؤون الحكم في البلاد، إلا ذلك حال دون تحقيقه نظرا لوجود عيوب اعترت هذه القوانين.

فنجاح مبدأ الديمقراطية التشاركية لا يقاس فقط بإطاره القانوني، وإنما الارتقاء به يتطلب أيضا بذل المزيد من المجهودات من بينها تلين القوانين وجعلها منسجمة مع المتطلبات، والعمل على ترجمتها على أرض الواقع.

1.2 العراقيل القانونية:

1.1.2 حدود ممارسة مبدأ الديمقراطية التشاركية في النصوص التشريعية:

إن قانونا البلدية[1] و الولاية[2]، أثبت الواقع العملي تشديد الرقابة الوصائية على أعمال الهيئات الإقليمية إلى درجة أن تذوب شخصيتها وتفقد استقلاليتها، وعدم تحديد المشرع الجزائري معالم العلاقة بين السلطات المركزية اللامركزية، وعدم منح اختصاصات واسعة للجماعات الإقليمية يؤدي إلى غياب الحكم المحلي.[3]

ولم يتوقف غموض مبدأ الديمقراطية التشاركية عند هذا الحد بل امتد إلى اللجان التي تشكلها المجالس المنتخبة، بحيث اتضح أنها غير فعالة بالشكل الذي يسمح لها بتجسيد الديمقراطية التشاركية بتدعيم المجلس المنتخب في إدارة التنمية المحلية كون المشرع الجزائري تناولها في مواد محدودة دون التحسيس بأهميتها أو دورها في تجسيد المشاركة الواسعة للمواطنين المحليين، ومن بين هذه المواد المادة 33 من قانون البلدية التي فرضت تقديم نتائج أعمال اللجنة لرئيس المجلس الشعبي البلدي، هذه المادة دون شك تتنافى والطابع التشاركي في تسيير شؤون البلدية.

2.1.2 أليات الإعلام في النصوص التشريعية:

إن آلية الإعلام مكرسة في العديد من التشريعات نذكر منها: قانون البلدية، قانون الولاية، قانون البيئة، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، قانون الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، قانون التهيئة والتعمير، أعطت للمواطن الحق في الحصول على المعلومات، إلا أن التطور التشريعي في إقرار هذا الحق قد أغفل العديد من الأحكام المتعلقة به، كعدم تحديد الإجراءات والآليات التي يتمكن من خلالها الشخص الحصول على المعلومات بل ترك الأمر للوائح والتنظيمات.

كذلك بالنسبة لموقف الإدارة بالرد على طلب الحصول على المعلومات إبلاغ المعني كتابة بقرار مسبب يتضمن أسباب الرفض، ويبين لمقدمه مختلف وسائل الطعن الممكنة له، ولكن من الناحية العملية تتخذ الإدارة مبررات غير واضحة ومبهمة لرفض هذه الطلبات، ومنها بالأخص

مبرر السر الإداري الذي عادة ما تشهره الإدارة كحجة لرفض طلب الحصول على المعلومات التي تحوزها.

2.2 العراقيل غير القانونية:

1.2.2 ضعف المجتمع المدني والبعد السياسي:

إن أساس وقوام الديمقراطية التشاركية هو المجتمع المدني لكونه الطرف الذي يستطيع تأطير المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة وتوفير الأطر والإمكانيات لهذا الغرض، وهذا بشرط أن يكون مجتمعا مدنيا مستقلا عن المجتمع (المؤسسات السياسية الرسمية) وبشرط أن يكون تمثيليا؛ غير أن هذين الشرطين قلما يتوفران، لأن أغلب الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني من إنشاء السلطة الحاكمة وهي ممثلة لكافة شرائح المجتمع وكثيرا ما تعبر عن آراء رؤسائها غير المنتخبين أو الذين يعانون هم أيضا من أزمة شرعية حقيقية، إلى جانب أن الكثير منها يعبر عن مصالح ضيقة وخاصة إيديولوجية ودينية وقد تشكل هذه الجمعيات مجموعات ضغط لا تخدم الصالح العام.

وبخصوص القضايا التي تطرح على المواطنين للمناقشة والحوار، وحتى انشغالات المواطنين أنفسهم، تنصب على حسن تسيير المرافق العامة والمجموعات المحلية، مما يجعل المشاركة تفتقر إلى البعد السياسي وتنحصر في الجانب التسييري للشؤون العامة وفي الاهتمامات الثانوية والمحلية الضيقة على حساب الخيارات السياسية[4].

2.2.2 ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين:

يشكل ضعف الثقافة لدى المواطنين عائقا لمشاركتهم في تسيير شؤونهم، كون المشاركة لا تمارس فقط عن طريق إجراءات قانونية، وإنما تستوجب كذلك توفر معارف ومؤهلات خاصة في المشاركين، بحيث أن غالبية الأفراد لا يملكون أدنى معرفة بالقواعد والقوانين السائدة في بلادهم، بل وأكثر من ذلك هناك العديد من الأفراد لا يعرفون الحقوق والحريات التي يتمتعون بها، ولعل أهم العوامل التي أدت إلى ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين هي:

– ارتفاع نسبة الأمية وتدني المستوى العلمي الذي يعد من أكبر العراقيل التي تواجه تفعيل المشاركة في الجزائر.

– الشعور بعدم جدوى المشاركة نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.

– الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور في المشاركة نظرا لعدم اهتمام الإدارة بانشغالاته.

– فقدان المواطنين من تجسيد تلك المشاريع التنموية المنشودة.[5]

3. آليات تجاوز معوقات تطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية هي بعد من أبعاد الديمقراطية المحلية، فهي نمط حكم يضع مشاركة المواطنين في مركز تسيير الشؤون العمومية، وتشير الديمقراطية التشاركية إلى جميع الآليات والإجراءات التي تسمح بزيادة مشاركة المواطنين، فهي عمل جماعي[6]، في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صنع القرار.[7]

1.3 الإعلام وحق تقديم عرائض:

1.1.3 الإعلام وحق الوصول للمعلومة:

أيا كانت الأشكال التي تتخذها الديمقراطية التشاركية، فإن الشرط المسبق والضروري لأي فعل تشاركي هو قيام السلطة المحلية بالإتصال بالسكان على نطاق واسع بهدف إعلامهم بالسياسات البلدية، بجميع الأشكال والأكثر شفافية، وهنا يكمن أساس الحوكمة المفتوحة، إذ يوجد ترابط بين الشفافية والمشاركة: فالشفافية تمكن من ضمان نفاذ العموم للمعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية، أما المشاركة فتمنحهم إمكانية النفاذ إلى مسارات اتخاذ القرارت المتعلقة بتلك السياسات.

وتتنوع وسائل الإعلام والاتصال المستخدمة في هذا الشأن:

– الإشهار حول اجتماعات المجالس المحلية.

– عمليات الأبواب المفتوحة التي تسمح بتقديم أنشطة البلدية ومشاريعها ومناقشة الموضوعات المتعلقة بالحياة المحلية، مع تحديد مشاغل المواطنين وتطلعاتهم.

– تقارير حول المدة الانتخابية تنظم في شكل اجتماعات علنية يقوم خلالها المنتخبون باستعراض الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الحملات الانتخابية، والحصول على آراء المواطنين أو الجمعيات في أنشطتهم.

– المجلات البلدية، والإذاعات أو القنوات التلفزية المحلية، ومواقع البلديات على شبكة الانترنت مع إدراج بنوك معلومات، والمنتديات، أو أيضا البث المباشر لاجتماعات المجالس البلدية.[8]

2.1.3 حق تقديم العرائض:

الديمقراطية التشاركية هي شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي يتأسس على تقوية مشاركة السكان في اتخاذ القرار السياسي عن طريق تقديم عرائض، سواء تعلق الأمر بمشاريع كبرى أو قرارات عمومية تعنيهم بشكل مباشر، وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة عن ذلك.

وتعترف بعض الدساتير أحيانا بحق تقديم العرائض على المستوى المحلي كالمغرب، فرنسا والبرتغال، ولكن ليس ضروريا التنصيص على ذلك في الدستور، إلا إذا تعلق الأمر بإضفاء حجية معززة لهذا الحق، ومع ذلك فإن أهمية الحق في تقديم عريضة محدود لأن الجلسات أو المداولات، وكما هو معمول به في فرنسا، ليست ملزمة بإدراج المسائل موضوع العريضة في جدول أعمالها.

ولذلك، يمكن للسلطات المحلية أن تنظم حرية الحق في تقديم العريضة، كما هو الحال في جنوب افريقيا مثلا، حيث انشأت مدينة جوهانسبرغ " لجنة المشاركة والعرائض" لتلقي عرائض من منظوريهم.[9]

2.3 مستلزمات بناء الديمقراطية التشاركية:

ليست هناك حدود نهائية أو محددات قطعية منظمة لشؤون الاجتماع الانساني بعامة والحياة السياسية بوجه خاص، ومن ثم لا يمكن الزعم بأن هناك مستلزمات بذاتها لابد من توافرها كي يستوي البناء الديمقراطي التشاركي وتتعين خصائصه، وإنما ثمة مؤشرات عامة ينم وجودها عن احتمال قيام نسق ديمقراطي سليم بنية وممارسة، ولا ينفي هذا بطبيعة الحال إمكانية التجديد أو استحداث البدائل التي من شأنها كفالة استمرار النسق الديمقراطي وضمان تطوره.[10]

1.2.3 المواطنة و المجتمع المدني النشيط:

تعتبر المواطنة الرابط الاجتماعي والسياسي التي يجمع الفرد بالدولة، ويجعله قادرا على ممارسة جميع حرياته والتزاماته المدنية والسياسية. ومع ذلك لا تقتصر المواطنة على كونها مجموعة من القواعد القانونية، ولكن تعتبر أيضا إجراءات وعمليات فعلية يمارسها المواطنون، في الديمقراطية التمثيلية، تمارس المواطنة بشكل سلبي وذلك بقبول القواعد والوفاء بالالتزامات والمشاركة السياسية من خلال التصويت، خلافا لذلك تستند المواطنة في الديمقراطية التشاركية على سلوك نشيط للمواطن، يعبرون من خلالها على آرائها بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية ويساهمون في الحياة المحلية وإدارة المدينة.

يعتبر التزام كل المواطنين أمرا جوهريا للديمقراطية التشاركية ويرتبط بالواقع السياسي وكذلك بالدوافع والمصالح الشخصية، يمكن أن يصبح سكان المدينة فاعلين بالإنضواء تحت مجموعات منظمة داخل المجتمع المدني للدفاع عن مصالحهم.[11]

يمارس المجتمع المدني رقابة مستمرة تحققها الأشكال الجديدة للمشاركة التي أصبحت تقرب المؤسسات الرسمية بالمواطن[12]، ويتكون المجتمع المدني من عدد كبير من أصحاب المصالح والآراء التي تتعايش في كنف الاحترام المتبادل من أجل المصلحة العامة.

وعلى المستوى المحلي ساعد المجتمع المدني على تعزيز الديمقراطية التشاركية وتحسين الحكم المحلي، ويعتبر المجتمع المدني ذا أهمية خاصة بالنسبة للبلديات إذ يمكنه أن:

– يساند العمل البلدي من خلال برامج إعلامية وتحسيسية وتثقيفية للمواطنين.

– يسهل التعبير عن الرأي العام من خلال الانخراط في عمليات التشاور والمشاورة والمساهمة في إبراز وجهات النظر والتوافقات وجداول الأعمال.

– يؤثر على القرارات بشأن مواضيع معينة من الحياة المحلية، من خلال تفعيل آليات الحوار والتأييد مع صانعي القرار المحلي والوطني.[13]

2.2.3 الإجراءات والهيئات الاستشارية:

إضافة إلى الاستشارة المخصصة للسكان أو الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني حول موضوع معين، في زمن معين، عبر الاستقصاءات العلنية أو الاستفتاء الشعبي، يمكن إقامة فضاءات دائمة للاستشارة والتشاور، إذ تتخذ الهيئات والإجراءات الاستشارية المحلية أشكالا عديدة.

– الاستقصاءات العمومية

تمثل الاستقصاءات العمومية آلية استشارية واسعة الانتشار تُطبق بشكل خاص في المادة العمرانية ومجال البيئة. وعندما تنجز البلديات أعمال تهيئة أو منشآت أو أشغالا من شأنها، بحكم طبيعتها أن تضر بالبيئة فإنها تخضع للاستقصاء العمومي، والهدف من هذا الاستقصاء هو ضمان الإعلام ومشاركة الجمهور فضلا عن مراعاة مصالح الغير والحصول على رأي العموم بشأن هذه العمليات للسماح للشخص العمومي، وهو في هذه الحالة البلدية، بالحصول على العناصر اللازمة لإعلامه، ولا تكون الاستقصاءات دائما مستوجبة بمقتضى الأحكام القانونية.

وبصفة عامة، تحدد الأحكام القانونية أجلا للقيام باستقصاء وحيد يهدف إلى إعلام العموم الذين يمكنهم بالفعل الاطلاع على الملف موضوع الاستقصاء وإبداء ملاحظات يتم تدوينها لدى المكلف بتنظيم الاستقصاء، ونتائج الاستقصاء غير ملزمة، ولكن ينبغي على السلطة الإدارية أن تأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارها.[14]

– اللجان الاستشارية

لا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع المدني أو المواطنين في تسيير الشأن المحلي، إذا لم يكن له دور في رسم السياسات العامة وإبداء رأيه وطرح انشغالاته على المؤسسة التشريعية، أو الهيئة المحلية، حتى تكون النصوص القانونية أو المداولات، أو القرارات أو اللوائح، معبرة عن آرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالاته وطموحاته وحتى آليات وطرق مشاركته وممارسته في ضمان الشفافية والرقابة على المستوى المحلي.[15]

ففي فرنسا، يمكن للمجلس البلدي أن ينشئ لجانا استشارية بشأن أي إشكالية متعلقة بمصلحة البلدية خاصة بكامل المنطقة البلديًة أو بجزء منها، وتشمل هذه اللجان أشخاصا من غير أعضاء المجلس كممثلي الجمعيات المحلية، ويمكن لرئيس البلدية استشارة هذه اللجان كلما تعلق الأمر بمسألة أو بمشروع يهم المرافق العمومية أو التجهيزات المحلية التي تندرج في نطاق نشاط الجمعيات المنتمية لهذه اللجان.

ويجدر أيضا ذكر اللجان الاستشارية للمرافق العمومية المحلية التي يجب إحداثها بالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن (10 000) عشرة آلاف نسمة، وتتكون من أعضاء المجلس البلدي وممثلي الجمعيات المحلية، وتهدف إلى تعزيز تشريك المواطنين في إدارة المرافق العمومية البلدية.[16]

4. خاتمة:

رغم أن التعديل الدستوري لسنة 2016 نص في مادته 15 أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، فهو دليل على تكريس مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية واعتبرت المواطن شريكا للدولة في تسيير المرافق العمومية وإدارة شؤون الحكم في البلاد، إلا ذلك حال دون تحقيقه نظرا لوجود عيوب اعترت هذه القوانين.

فنجاح مبدأ الديمقراطية التشاركية لا يقاس فقط بإطاره القانوني، وإنما الارتقاء به يتطلب أيضا بذل المزيد من المجهودات من بينها تلين القوانين وجعلها منسجمة مع المتطلبات، والعمل على ترجمتها على أرض الواقع.

5.المراجع:

1 قانون رقم 11-10 يتعلق بالبلدية، مؤرخ في 22 يونيو 2011، الجريدة الرسمية العدد 37 لسنة 2011.

2 قانون رقم 12-07 يتعلق بالولاية، مؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية العدد 12 لسنة 2012.

3 مسعود شيهوب، اختصاص الهيئات التنفيذية للجماعات المحلية، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة الجزائري، العدد الثاني، الجزائر، 2003، ص 24.

4 الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية، الأسس والآفاق، مدلة الوسيط، وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد السادس، 2008، ص 51.

5 لعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم النسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، 2007، ص 246.

6 الأمم المتحدة، تقرير وضع الديمقراطية التشاركية لسنة 2014، نيويورك، 2014، ص 8.

7 برنامج الامم المتحدة للتنمية، دليل تكويني – برنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية-، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر، 2017، ص 26.

8 المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، سويسرا، 2017، ص 13.

9 المرجع نفسه، ص 14.

10 حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 31.

11 المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي –برنامج تكويني بتونس، ألمانيا، 2014، ص 21.

12 حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2016، ص 159.

13 المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، المرجع السابق، ص 22.

14 المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص 16.

15 الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية – دراسة حالتي الجزائر والمغرب– ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد السابع عشر، جوان 2017، ص 248.

16 المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، المرجع السابق، ص 17.